

عرض توصيات منتهي جامعة بنها لتطوير التعليم



يذكر أن توصيات منتهي الحوار الأول لتطوير التعليم في مصر والذي نظّمته جامعة بنها هي كالآتي:
أولاً: التوصيات فيما يخص تنسيق القبول بالجامعات والمعاهد العليا

تطوير سياسة القبول بالجامعات بحيث لا يقتصر التنسيق علي مجموع الثانوية العامة فقط ونوصي بعمل مجموع اعتباري لكل قطاع من قطاعات التخصص المختلفة مع إجراء اختبار قدرات موحد لكل قطاع من القطاعات المختلفة كشرط إضافي للقبول بالجامعات مع وضع ضوابط للرقابة عليها بما يحقق الجدية لدى الطلاب والقضاء على ظاهرة الدروس الخصوصية.

زيادة نسبة المقبولين بالجامعات من خريجي التعليم الثانوي الفني لحت أكبر عدد من الطلاب على الإلتحاق به مع تأهيلهم للدراسة بالجامعات. تقليل أعداد الطلاب بالكليات ذات الكثافة العالية وربط سياسة تحديد الأعداد بالكليات في القطاعات المختلفة بالإحتياجات الفعلية للخريجين منها في سوق العمل. تفعيل الإرشاد الأكاديمي لطلبة مرحلة الثانوية العامة، بهدف مساعدتهم في اختيار التخصصات التي تتناسب مع استعداداتهم وقدراتهم. إنشاء كليات نوعية جديدة وكذا برامج دراسية لخدمة المجتمع وتلبية إحتياجاته في كل الجامعات مع تقليل أعداد المقبولين في قطاع الدراسات النظرية والإنسانية. ربط البرامج الأكاديمية وتخصصات الخريجين بإحتياجات سوق العمل وإستحداث آليات لتأهيل الخريجين وإكسابه المهارات اللازمة لسوق العمل من خلال التعاون مع النقابات المهنية المختلفة والمجتمع المدني.

ثانياً: التوصيات فيما يخص الطلاب وبرنامج الدراسة بالجامعات. تحديث اللوائح الدراسية والبرامج الأكاديمية بشكل دوري مع تزويدها بمقررات وأنشطة

دراسية تكسب الطلاب مهارات اللغات الأجنبية المختلفة ومهارات استخدام الحاسب الآلى وبرمجة، ومهارات تنمية القدرات الذاتية لدى الطالب (مهارات التواصل - مهارات المقابلات الشخصية -... وغيرها) .

عدم التركيز على الاختبارات التحريرية كوسيلة وحيدة للتقويم بالجامعة واستخدام أدوات تقويم أخرى مثل بطاقات الملاحظة، وقوائم التقدير، والاختبارات الشفهية والعملية وجعل التقويم تقويماً مستمراً وشاملاً لجميع مخرجات التعلم.

إنشاء برامج تعليم إلكتروني متكاملة موازية وداعمة للتعليم النظامي تتضمن المنهج بعناصره المختلفة لتحقيق التعلم والتعليم بلغة العصر الحديث مع مراعات كافة المتطلبات الأكاديمية (الأهداف التعليمية - المحتوى والخبرات التعليمية - أساليب التقويم - الأنشطة التربوية - التواصل الإلكتروني بين الطالب وعضو هيئة التدريس).

تطوير اللوائح الدراسية في كافة التخصصات بإدراج مقرر مشروع التخرج لتعميق التواصل مع قطاعات الإنتاج والخدمات وإكساب الطالب الخبرات اللازمة لسوق العمل.

تأهيل البنية التحتية للجامعات بما يتناسب مع ذوي الاحتياجات الخاصة.

إكتشاف ودعم الموهوبين والمبدعين من الطلاب في المجالات المختلفة والعمل على صقل مهاراتهم وتشجيع وتحفيز الطلاب علي المشاركة في الأنشطة الطلابية مع الحفاظ علي كامل حقوقهم.

إنشاء كيان راعي للمبتكرين من الطلاب وشباب أعضاء هيئة التدريس لتمويل براءات الاختراع وإنشاء فروع لها في الجامعات.

مراعاة توفير وحدات صحية مجهزة داخل كل كلية، بالإضافة إلى توفير الرعاية الطبية للمرضى من الطلاب في كافة اقسام المستشفيات الجامعية.

العمل على توفير المنح الدراسية للطلاب، وبرامج الشراكات، والتبادل الطلابي مع الجامعات الأهلية والخاصة والجامعات العربية والدولية.

تطوير التشريعات بأن يكون للطلاب والهيئة المعاونة الحق في التمثيل والمشاركة في

المجالس المختصة (مجلس القسم - ومجلس الكلية - واللجان المنبثقة) فيما يخص موضوعات الطلاب والتعليم.

ثالثاً: التوصيات فيما يخص الجامعات وأعضاء الهيئة التدريسية ومعاونيهم. التأكيد علي تهيئة بيئة العمل المناسبة لأعضاء هيئة التدريس. العمل على زيادة الأبحاث التطبيقية وتشجيع الأبحاث التي تساهم وتتماشى مع المشروعات القومية الجديدة.

إنشاء مركز لتسويق البحوث في كل جامعة وإقامة شراكة بين الجامعة والمؤسسات المجتمعية للخدمات والإنتاج لدعم مشاريع التخرج وتسويقها. إنشاء مركز لرصد مشكلات المؤسسات الإنتاجية والتعاون مع الجامعات والمراكز البحثية في دراسة هذه المشكلات وبحثها وإقتراح الحلول المناسبة. إتاحة وتسهيل الحصول علي البيانات من كافة المؤسسات الحكومية فيما لا يتعارض مع الأمن القومي وذلك من خلال إنشاء قواعد بيانات وربطها بالجامعات للتيسير على أعضاء الهيئة التدريسية والباحثين في إعداد الدراسات البحثية التطبيقية. عقد الإجتماعات التنسيقية بشكل منتظم بين لجان البيئة بالكليات ومجالسها بالجامعات مع رجال الأعمال والصناعة وذلك للتعرف على معوقات الإنتاج وإثارها كنقاط بحثية مع إشراكهم بها.

إنشاء قواعد بيانات للمعامل البحثية والأجهزة العلمية المتاحة بالجامعات والمراكز البحثية التابعة لها مع إعلانها على موقع الكليات و الجامعة. زيادة المخصصات المالية للجامعات بما يتناسب مع أعداد الطلاب المتزايدة واحتياجهم من مبانى وقاعات دراسية ومعامل ومختبرات وورش، ونماذج تدريبية...إلخ. مع مراعاة تعظيم الإستفادة من المنشآت الجامعية الموجودة بالفعل. تشجيع المجتمع المدنى والشركات الإنتاجية والخدمية على دعم موازنات الجامعات و وضع المحفزات والقوانين الداعمة لذلك.

تحديد الإحتياجات التدريبية لأعضاء هيئة التدريس ووضع البرامج التي تخدم هذه الإحتياجات مع التأكيد على جدية دورات تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والبعد عن النمطية والتكرار والمحتويات الموحدة فى البرامج التدريبية لكل الدارسين على إختلاف تخصصاتهم.

العمل على إستكمال الهياكل الأكاديمية والإدارية بالجامعات وفقا لمعايير الجودة القومية. ربط الخطة البحثية للكليات والجامعة بالخطة البحثية القومية (اشتراط توافق موضوعات الرسائل العلمية مع الخطة البحثية القومية كشرط للتسجيل). توفير خدمات الإتصال بالإنترنت في كل أقسام الكليات وعلى مستوى الجامعة مع إشتراك مكتبة الجامعة في جميع الدوريات العلمية العالمية ذات التأثير العلمى المتميز زيادة الدعم المخصص لتمويل البحث العلمى بالكليات والجامعة تفعيل لجان أخلاقيات البحث العلمى إصدار التشريع الموحد للتعليم العالى والخاص بالبحث العلمى وتوفير عناصر القدرة والجادبية لمنظومة التعليم العالى لإستيعاب الطلاب الوافدين والإنتشار خارج الحدود على مستوى الأفراد والمؤسسات الحفاظ على الهوية العربية فى مؤسسات التعليم العالى تعديل قانون تنظيم الجامعات الجديد ليشمل معاونى أعضاء هيئة التدريس بدلا من الوضع الحالى من حيث تطبيق قانونى (الخدمة المدنية) عليهم مع ضمان تكافؤ الفرص فى شغل وظائف المعيدى بالجامعة. توسيع إطار الرعاية الصحية ليشمل برامج تغطى معاونى أعضاء هيئة التدريس وأسرههم، ورفع الحد الأقصى المسموح للهيئة المعاونة. التوعية بأهمية البعثات الخارجية وضرورة تنوع البعثات فى مختلف التخصصات والمنح، بما يخدم المجتمع واحتياجات سوق العمل. مراعاة التوزيع النسبى لأعداد المبعوثين، بما يحقق استراتيجية التعليم والبحث العلمى، وبما يحقق أيضا تكافؤ الفرص بين الجامعات والتخصصات المختلفة.

الاهتمام بإيفاد المبعوثين إلى الجامعات الحاصلة على تصنيف عالمي متقدم. وضع إطار تشريعي مناسب لجداول مكافآت الإشراف على الرسائل ومناقشتها. إعادة النظر في معاشات ومستحقات أسر أعضاء هيئة التدريس المتوفيين وغير القادرين على العمل (يوجد حالات مأساوية حالياً بالجامعات). تهيئة المناخ البحثي للمبعوثين بعد عودتهم إلى مصر لضمان الاستفادة القصوى من خبراتهم التي اكتسبوها خلال مسيرتهم العلمية في الخارج الإرتقاء بنظام العمل في الجهاز الإداري للجامعات بما يضمن تبسيط وميكنة المستندات والاجراءات المطلوبة.

رابعاً: توصيات بشأن تفعيل المقترحات تحقيق أهداف المنتدى عقد لقاء بين ممثلي الجامعات المشاركة في منتدى الحوار الأول للجامعات المصرية حول تطوير التعليم العالي في مصر تحت شعار نحو تعليم أفضل والسيد الأستاذ الدكتور وزير التعليم العالي والدولة للبحث العلمي لمناقشة التوصيات وللحوار تبنى جامعة بنها و وزارة التعليم العالي الملتقى سنوي تحت شعار تطوير التعليم في مصر تحت رعاية السيد رئيس الجمهورية